إعلان المكونات الجديدة لمؤشر كويت 15 منتصف الشهر المقبل

علمت «الأنباء» ان إدارة السوق ستعلن عن المكونات الجديدة لمؤشر (كويت 15) منتصف يونيو، علما أن المؤشر يضم حاليا أعلى 15 شركة من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية والتي تم اختيارها ضمن مكونات المؤشر في نوفمبر من 2011 ليتم العمل به رسميا اعتبارا من اليوم، وبالتالي فإن عملية التقييم ستجرى في موعدها المقرر سنويا بنهاية مايو ونوفمبر من كل عام، لافتة الى انه في حال تطابق معايير الاختيار على نفس الشركات الحالية فإن المؤشر لن يشهد تغييرا، أما في حال حدوث تغيرات على مستوى القيمة الرأسمالية والسيولة فإنه يمكن دخول شركات جديدة كبديل لشركات موجودة حاليا ضمن مكونات المؤشر. وذكرت أن عملية التقييم ستشمل أيضا الشركات الثلاث ضمن قائمة الاحتياط وهي بوبيان للبتروكيماويات والقرين والافكو.

● شريف حمدي

أكد أن إدارة الحاسب الآلي ستتبعها

المعجل لـ «الأنباء»: اقتربنا من تحديد المخاطر الداخلية والخارجية لإدارة التداول

قال رئيس قسم التحليل المالي ورئيس فريق إدارة المخاطر بسوق الكويت للأوراق المالية سامي المعجل ان فريق إدارة المخاطر اقترب من الانتهاء من تحديد المخاطر الداخلية والخارجية المتعلقة بإدارة التداول، لافتا إلى أنه من المتوقع ان يتم ذلك بنهاية الأسبوع الجاري، ومن ثم سيبدأ الفريق في العمل على تحديد المخاطر الداخلية والخارجية المتعلقة بإدارة الحاسب الآلي.

وأضاف المعجل في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان هاتين الإدارتين (التداول والحاسب الآلي) من أكثر الإدارات عرضة للمخاطر لذا تم البدء بهما على ان يستكمل الفريق عمله فيما يتعلق بباقي إدارات السوق خلال الفترة المقبلة.

وأشار الى ان تحديد المخاطر والعمل على إيجاد أدوات لمواجهتها سيؤدي الى زيادة مكاسب البورصة والعمل على تقليل الخسائر التي قد تنتج مستقبلا، مبينا ان عمل فريق المخاطر بالبورصة سيكون من خلال إنشاء وحدة لإدارة المخاطر، هذه الوحدة مسؤولياتها الأساسية هي تحديد المخاطر الداخلية والخارجية وذلك بالتعاون مع ناسداك أومكس.

وذكر المعجل أنه بعد تحديد المخاطر وأدوات مواجهتها سيتم تقييم المخاطر وفق 3 درجات وهي عالية ومتوسطة وضعيفة، ومن ثم تقسيم المخاطر الى 4 أنواع هي مخاطر مالية، ومخاطر إستراتيجية، ومخاطر العمليات، وكذلك مخاطر تطبيق اللوائح والقوانين.

ولفت الى ان وحدة المخاطر ستقوم بتحديد نوع الخطر وكذلك درجته وذلك لتحديد الأداة الأفضل لمواجهته للحد من الخسائر التي قد تلحق بالبورصة من ناحية وزيادة مكاسبها من ناحية أخرى.

وأفاد المعجل بأن أي منتج سيتم استحداثه في البورصة مستقبلا سيتم عرضه على الوحدة لقياس حجم الخطر وكيفية الحد من تداعياته قبل العمل به، مشيرا الى ان البورصة الكويتية تعتزم استحداث مؤشرات جديدة على غرار مؤشر كويت 15، وستكون هذه المؤشرات لقياس اداء سوق المشتقات الذي يضم الأوبشن والآجل والبيوع المستقبلية، كما سيصدر مؤشر لقياس الصكوك والسندات.

ولفت الى ان البورصة تفكر في استحداث مؤشر لقياس اداء الشركات المتوسطة وآخر لقياس اداء الشركات الصغيرة، مؤكدا ان الفكرة لم تتبلور بعد.

● شريف حمدي

سامي المعجل

بعد دخول رفع نسبة الإقراض إلى 90٪ حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم

البنوك تحتاج إلى موافقات استثنائية من «المركزي» مع كل إجراء تمويلي للعقود الضخمة

السندات والصكوك والقروض المتوسطة والطويلة الأجل وشهادات الإيداع ستعزز دور البنوك في عمليات التمويل وتفعيل السوق النقدي

بعد أن استمر النظام المالي في الكويت يعاني من انعدام الثقة بين البنوك والشركات خاصة بعد سقوط الشركات المتعثرة من شاشة البورصة، واصبحت غير قادرة على النهوض لتوقف قنوات التمويل بشكل أو بآخر أو لندرة فرص الاستثمار الجيدة في ظل توقف طرح المشاريع التنموية، جاءت تعليمات بنك الكويت المركزي المعدلة التي تسمح للبنوك بتقديم قروض وتمويل بنسبة 90٪ من مواردها بدلا من 85٪ مع السماح بارتفاعها إلى 100٪ إذا كانت فترة استحقاق تلك الموارد لمدة تزيد على السنة بمنزلة دفعة قوية ومحفزة لدوران عجلة الاقتصاد الوطني ولعودة النشاط المالي في الكويت إلى ما قبل الأزمة المالية ولتظهر البنوك بالسلوكيات الجديدة الفعالة نحو بناء الثقة مع الشركات من خلال تطبيق التعليمات الجديدة والالتزام واللوائح المالية الإصلاحية.

ولمعرفة أسباب عدم إقبال الشركات على تنفيذ مشاريع تنموية في الكويت يجب أولا أن نتساءل هل هي بالفعل مشكلة تقاعس البنوك عن التمويل أم هي ازمة ندرة فرص الاستثمار في الكويت؟ فالنظام المصرفي المحلي اثبت بعد نتائجه المالية عن 2011 انه لايزال يمتلك قدرات كبيرة على التمويل ومن المفترض ان يكون لتلك القدرات دور حيوي في الإصلاح وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد اضافة مجموعة من الأدوات المصرفية ضمن موارد البنوك المتاحة للإقراض كالسندات والصكوك المصدرة والقروض متوسطة وطويلة الأجل بالإضافة الى الإيداعات من البنوك الأخرى وشهادات الإيداع الأمر الذي سيساعد على تعزيز عمليات الإقراض والتمويل المتوسط وطويل الأجل بالاضافة الى تفعيل عمليات السوق النقدي عبر الاستخدام الأمثل لفوائض السيولة داخل الجهاز المصرفي وزيادة درجة التفاعل فيما بين القطاع المصرفي والقطاعات الحقيقية للاقتصاد الوطني، وبناء عليه فإن ازمة التمويل قد تم حلها من واقع التعليمات الجديدة للمركزي ولكن تبقى بعد ذلك آليات عودة الثقة بين البنوك والشركات لدوران عجلة الاقتراض التي من المفترض ان تبدأ من اليوم بعد دخول تعليمات «المركزي» حيز التنفيذ.

وفي السياق ذاته علق مصدر مصرفي مسؤول فضل عدم ذكر اسمه قائلا ان البنوك أبدت ترحيبها بالخطوة الجديدة التي قام بها المركزي ولكن هناك بعض الملاحظات الفنية التي يجب أخذها في عين الاعتبار حيث تتمثل في ان غالبية ميل العملاء ناحية الإيداعات قصيرة الأجل، أي لفترة 90 يوما قابلة للتجديد، لذلك فإن تخفيض النسبة التي يتم اقراضها من هذه الأموال يؤثر سلبا على المساحة الاقراضية، كما سيحمل البنوك اعباء وأكلافا جديدة واضافية ويفتح سوق المضاربات لجلب الإيداعات طويلة الأجل. واضاف ان التعليمات الجديدة تستهدف توسعة هامش الإقراض امام البنوك، والهدف منها تحضير المصارف للاستحقاقات التمويلية الكبيرة امامها مستقبلا والتي تتمثل في مشاريع خطة التنمية والتي من دون اجراءات استثنائية ستجد البنوك نفسها في موقف حرج يحتاج مع كل اجراء تمويلي للعقود الضخمة الى استثناءات وموافقات من المركزي، كما انه وتشجيعا للبنوك على الاهتمام بالتمويلات الضخمة والطويلة الأجل والتركيز على منتجات جديدة تتمتع بأمان تشغيلي.

وأكد ان أرقام الودائع لآجال 90 يوما تمثل أغلبية مطلقة من اجمالي الودائع بنسبة تصل إلى 30٪ من حجم الودائع، وعليه فإنه لتفادي هذا المطب ربما من المناسب ان يبقى العمل بالنسبة القديمة أفضل، وهي 85٪ مع امكانية قبول البنك المركزي أن يستبعد التمويلات والعقود الحكومية وذلك بجميع مستوياتها من دون أن يحدد نسبة لقيمة العقود الحكومية التي سيتم استبعادها من هامش الـ 85٪ وبالتالي يبقى العمل بالمقترح القديم أفضل دون تعديل بالنسبة للبنوك.

● محمود فاروق

البالغة 44 مليون دينار

«نور للاستثمار» توقع اتفاقية إعادة جدولة ديونها الائتمانية مع «بيتك»

أعلنت شركة نور للاستثمار عن توقيع اتفاقية إعادة جدولة ديونها الائتمانية مع بيت التمويل الكويتي «بيتك» والبالغة 44 مليون دينار التي تستحق في عام 2018، حيث تمثل هذه الديون ما نسبته 28٪ تقريبا من ديون الشركة.

وقالت الشركة في بيان صحافي ان هذه الخطوة تأتي في إطار سياستها المالية الهادفة إلى إعادة ترتيب أوضاعها بتحويل التزاماتها المالية القائمة من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل وبنسبة ربح منخفضة.

الجدير بالذكر أنه خلال عام 2011 تمت إعادة جدولة الديون الائتمانية مع كل من بنك الخليج والبنك التجاري الكويتي والبالغة 73,5 مليون دينار، والتي تمثل ما نسبته 47٪ من ديون الشركة.

وبذلك تكون الشركة قد أتمت جدولة ما نسبته 75٪ تقريبا من ديونها، ومازالت المفاوضات مستمرة مع البنوك المقرضة الأخرى للتوصل إلى اتفاقات مماثلة.

وقد أشادت الشركة بالعلاقة المتينة والمتميزة مع بيت التمويل الكويتي، وبالدور المهني والتعاون البناء والتفهم الذي وجدناه من الأخوة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والسادة المسؤولين بالبنك والذي يدل على دوره الرائد في خدمة القطاع الاقتصادي الكويتي.

العومي لـ «الأنباء»: «المدار للتطوير» تبني 100 ڤيلا في عمان بـ 3,5 ملايين ريال عماني

أكد رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة المدار للتطوير العقاري خالد عبداللطيف العومي أن الشركة تسعى الى التوسع في استثماراتها في سلطنة عمان خلال العام 2012 من خلال تطوير مرحلة جديدة من الڤلل في ولاية بركاء.

وأضاف العومي أن هذا المشروع عبارة عن أراض تابعة للشركة يتم تطويرها من خلال بناء 100 ڤيلا تقريبا بقيمة اجمالية لسعر البيع تزيد 3,5 ملايين ريال عماني.

وأوضح أن الشركة لديها مشروع اخر في سلطنة عمان في ولاية صلالة عبارة عن مجمع سكني على مساحة 1200 متر مربع وبارتفاع 5 أدوار مطل على خور الداهاريز والبحر، مشيرا الى ان هذا المجمع يحوي شققا سيتم طرحها في الاسواق بنظام التمليك مشيرا الى ان قيمة بيع المشروع تتجاوز مليون ريال عماني. ولفت الى ان الشركة تسعى لاقتناص الفرص الاستثمارية العقارية والتوسع في أنشطتها خارج الكويت في السعودية والاردن وتركيا.

● عاطف رمضان

خالد العومي

الشركة خفضت حجم القروض والتسهيلات البنكية خلال عام 2011 إلى 45,1 مليون دينار

المرزوق لـ «الأنباء»: 140 مليون دينار أصول «التمدين الاستثمارية»

قال رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي في شركة التمدين الاستثمارية مشعل جاسم المرزوق ان حجم أصول الشركة ارتفع الى 140 مليون دينار، مبينا ان هذه الأصول تتذبذب بناء على التخارجات والاستثمارات التي تجريها الشركة من فترة لأخرى، مشيرا الى ان الشركة استطاعت تخفيض حجم القروض والتسهيلات البنكية خلال عام 2011 بقيمة 11 مليون دينار لتصل الى 45,1 مليون دينار.

مشعل جاسم المرزوق

وأوضح المرزوق في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن هناك مجموعة من المشاريع تدرسها الشركة خلال الوقت الحالي تتركز معظمها في السوق المحلي، مشيرا الى أن سياسة الشركة لاتزال متحفظة للغاية في الدخول في استثمار جديد وهذا النهج اتبعته الشركة قبل 3 سنوات منذ بداية اندلاع الازمة المالية العالمية أواخر عام 2008.

وبين المرزوق أن الشركة في طريقها لتحقيق نتائج مالية متميزة خلال الربع الاول من العام الحالي مقارنة مع نتائج الربع الاول من 2010 والتي بلغت 2,2 مليون دينار، مشيرا الى أن الشركة استطاعت أن تحافظ على الربحية الجيدة التي حققتها خلال العام الماضي.

وذكر أن السوق المحلي لا يوجد به فرص استثمارية كبيرة في ظل القوانين الجديدة التي استحدثتها هيئة أسواق المال ونظام التداول الجديد الذي سينطلق اليوم، مشيرا الى أن الشركة لا توجد لديها نوايا حاليا في دخول أي أسواق خليجية وسوف تكتفي بالسوق المحلي، لافتا الى أن مجلس ادارة الشركة سيعمل جاهدا خلال العام الحالي على تنمية الأصول والمحافظة عليها والعمل على تخفيض حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للشركة.

● أحمد مغربي

الشركة ستغلق مناقصة تأهيل المقاولين يونيو المقبل

العوضي لـ «الأنباء»: «البترول الوطنية» تطرح مناقصات مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي أكتوبر المقبل

كشف نائب العضو المنتدب للمشاريع في شركة البترول الوطنية حاتم العوضي أن الشركة تستعد لطرح مناقصات مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي خلال شهر أكتوبر المقبل بواقع 5 مناقصات للمصفاة الجديدة و4 للوقود البيئي، مشيرا الى أن الشركة سوف تنتهي خلال الأشهر الـ 4 المقبلة من عملية تأهيل المقاولين العالميين واختيار استشاري المشروعين.

وقال العوضي في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان مناقصة اختيار استشاري مشروعي المصفاة الجديدة والوقود البيئي تم طرحها وسوف يغلق باب التأهيل خلال شهر يونيو المقبل، موضحا أن مناقصة استشاري المشروعين سوف تكون قاصرة فقط على 7 استشاريين عالميين تم اختيارهم بعناية فائقة.

وذكر العوضي أن تأهيل المقاولين العالمين سوف يغلق باب التقدم فيه في شهر يونيو المقبل ومن ثم تقوم البترول الوطنية بالتأكد من النواحي المالية لهذه الشركات ومدى قدرتهم على تنفيذ مشاريع كبرى مثل المشروعين، متوقعا أن تكون هناك تحالفات عالمية بين الشركات لتنفيذ المشروعين.

وحول الميزانية الموضوعة من قبل الشركة لتنفيذ المشروعين قال العوضي ان البترول الوطنية رصدت 4 مليارات دينار لمشروع المصفاة الجديدة و4,6 مليارات دينار لمشروع الوقود البيئي الذي سيغير من اداء مصفاتي ميناء الأحمدي وميناء عبدالله لتكون منتجاتهما منافسة وبالمواصفات والمقاييس المعتمدة عالميا. وأضاف العوضي: «لا نتمنى أن ترتفع الأسعار، كافة المؤشرات تشير الى استقرار أسعار الحديد والمواد الخام، وهذا لا يمنع من أن الشركة مستعدة لمواجهة أي مفاجآت محتملة في الأسعار وعمليات التوريد».

وذكر ان شركة البترول الوطنية حصلت على موافقة نهائية من كل اللجان المختصة بما فيها لجنة المناقصات المركزية والمجلس الأعلى للبترول، مشيرا الى أن الشركة أصدرت المستندات الخاصة بالمناقصة لمستشاري ادارة المشروعات بالنسبة للمشروعين.

● أحمد مغربي

حاتم العوضي

مجلس المفوضين يعتمد تسكين موظفي البورصة في هيئة أسواق المال

اعتمد مجلس مفوضي هيئة أسواق المال تسكين موظفي سوق الكويت للأوراق المالية في الهيئة بناء على توصيات لجنة تفعيل المادة (157) من القانون رقم 7 لسنة 2010 المشكلة لهذا الغرض.

وأقر المجلس في اجتماعه الحادي عشر الذي عقده في 3 مايو الجاري الموافقة على تنفيذ وانجاز مقترح التسكين المالي والوظيفي لجميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك التكلفة المالية لفروقات التسكين محسوبة بأثر رجعي من تاريخ اعتماد سلم الرواتب لهيئة أسواق المال في 31 مارس 2011.

ويأتي هذا القرار تفعيلا للمادة (157) من قانون انشاء الهيئة التي تنص على أنه «دون الاخلال بالأوضاع الوظيفية المقررة لموظفي سوق الكويت للأوراق المالية في تاريخ العمل بهذا القانون، يستمر هؤلاء الموظفون في العمل لدى الهيئة بذات الحقوق والواجبات القائمة في ذلك التاريخ، وتتم تسوية ودفع مكافآتهم عن فترة عملهم السابقة بمعرفة سوق الكويت للأوراق المالية، وتلتزم الهيئة باعادة تأهيل وتسوية أوضاع موظفي سوق الكويت للأوراق المالية وفق مقتضيات العمل بهذا القانون ولائحته التنفيذية».

وكان مجلس مفوضي هيئة أسواق المال قد شكل لجنة لتفعيل المادة (157) من ممثلين عن الهيئة وسوق الكويت للأوراق المالية ومستشارين من خارج الهيئة لتتولى مهام تنفيذ هذه المادة بما يضمن المحافظة على حقوق موظفي السوق.

وتضمنت مهام اللجنة تنفيذ نص المادة (157) ولاسيما فيما يتعلق باعتبار جميع موظفي سوق الكويت للأوراق المالية موظفين في هيئة أسواق المال اعتبارا من تاريخ العمل بقانون انشاء الهيئة، حيث تولت اللجنة دراسة اجراءات مواءمة الأوضاع المالية لجميع موظفي سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بعد أن تم اعتبارهم موظفين في الهيئة.

الجدير بالذكر انه قد تم تسوية ودفع مكافآت موظفي سوق الكويت للأوراق المالية عن فترة عملهم السابقة تنفيذا للقانون المشار اليه.